المستشفيات اطلقت صرخة استغاثة في ١٥ تشرين الثاني تنبيها إلى خطورة وضعها

في ١٥ تشرين الثاني، اطلقت المستشفيات الخاصة في مختلف المناطق صرخة وتوقفت ليوم واحد تحت شعار «صرنا على آخر نفس»، عن استقبال المرضى باستثناء الحالات الطارئة ومرضى غسل الكلى والعلاج الكيميائي، وذلك بناءً على دعوة نقابة اصحاب المستشفيات الخاصة ونقابتي الأطباء، احتجاجا على الاوضاع الاقتصادية المتردية التي أدت الى نقص في الادوية والمستلزمات الطبية وأدوية السرطان وغسيل الكلى.

واكد نقيب اصحاب المستشفيات الخاصة المهندس سليمان هارون ان «هذه الخطوة هي لدق ناقوس الخطر لان المستشفيات تعاني من عجز مالي، ولا يمكنها ان تدفع للمستوردين فواتيرهم لأن الدولة لا تسدد مستحقات المستشفيات التي قد لا تستطيع تلبية كل حاجات المرضى بسبب النقص في المستلزمات الطبية والأدوية، وخصوصا أدوية السرطان وغسيل الكلى»، مشيرا الى ان «بعض المستلزمات بدأ ينفد تباعا وقد لا يكفي بعضها الآخر لأكثر من شهر ونصف».

الشمال

شملت الاعتصامات مستشفيات طرابلس وزغرتا وعكار حيث شهدت مستشفيات سيدة السلام في القبيات، رحال في بلدة الشيخ محمد، مركز اليوسف الاستشفائي في حلبا، الحبتور في بلدة حرار، ومظلوم الجديدة وغيرها... اعتصامات للموظفين الإداريين وللأطباء والجهاز التمريضي والمرضى الذين حذروا من الأوضاع الحاصلة في المستشفيات المهددة بالإقفال نهائياً ما لم تؤمن المستلزمات والمواد والأدوات الطبية بالشكل المطلوب ووفق الآليات التي اعتمدت بالنسبة لمواد أخرى، كالبترول والطحين.

وفي الكورة: نفذت مستشفيات الكورة (هيكل، الكورة والبرجي) بدورها وقفة تضامنية، وامتنعت عن استقبال المرضى، باستثناء الحالات الطارئة ومرضى غسل الكلى والعلاج الكيميائي».

مستشفى هيكل الشمال

مستشفى النيني- الشمال

مركز العائلة الطبي زغرتا- الشمال

مستشفى الخير الشمال

مستشفى مظلوم - الجديدة - الشمال

البقاع

وفي مدينة زحلة، نظّم موظفو المستشفى اللبناني الفرنسي وقفة تضامنية مع الاضراب التحذيري الذي دعت اليه نقابة اصحاب المستشفيات الخاصة.

ونفذ أطباء وممرضو وممرضات وإداريو مستشفى رياق، اعتصاما تحذيريا. وتلا الدكتور يوسف العطار بيانا بإسم المعتصمين، ناشد فيه المعنيين «المساعدة في الخروج من الأزمة الحادة التي يعاني منها معظم القطاعات الصحية».

وناشد المسؤولين في الجهات الضامنة «السعي الدؤوب لحث الجهات الضامنة المتأخرة تسديد المستحقات المتوجبة عليها لصالح المستشفيات قبل التوقف القسري عن العمل وعن تقديم الخدمات الصحية»، داعيا الى «العمل فورا على تصحيح هذا الوضع الخطير الذي يؤدي إلى تراجع مستويات الخدمة وانخفاض التقديمات الطبية التي يفترض أن يحصل عليها المرضى والعاملون الصحيون إلى حدودها الدنيا».

وفي بعلبك، اعتصم الأطباء والموظفون والعاملون أمام مدخل «مستشفى دار الأمل الجامعي» الذي توقف عن معاينة المرضى وإجراء الفحوص المخبرية والصور الشعاعية والعمليات، باستثناء الحالات الطارئة، وعلاج الأمراض المستعصية وغسيل الكلى.

وقال رئيس مجلس إدارة المستشفى ركان علام «هذه الوقفة تزامنت مع صعوبات تعانيها المستشفى، التزاما بالدعوة إلى الإضراب، ولا بد من التذكير مرة جديدة بأن المستشفى يعاني صعوبات مادية نتيجة الديون المتراكمة على الجهات الضامنة، والفوائد المرتفعة التي نستدين بها من المصارف، وخصوصا ان هذا المستشفى هو مرجع طبي يستقبل المرضى والحالات المستعصية من مختلف أنحاء المنطقة».

مستشفى البقاع

مستشفى تل شيحا - البقاع

مستشفى دار الامل - البقاع

مستشفى الططري - البقاع

جبيل

وفي جبيل، قام أطباء وموظّفو مستشفى سيدة المعونات الجامعي ومستشفى سيدة مارتين بتحرك تحذيري أمام المدخل الرّئيسي متوقفين عن استقبال المرضى، باستثناء الحالات الطارئة ومرضى غسل الكلى والعلاج الكيميائي، لإيصال صرخة «صرنا عآخر نفس».

مستشفى سيدة المعونات - الجامعي - جبيل

مستشفى سيدة مارتين - جبيل

كسروان

وفي كسروان، أكدت رئيسة مستشفى السان جورج - عجلتون الاخت مارك انطونيوس «التزامها الكامل بقرار نقابة المستشفيات وتوقف المستشفى عن استقبال المرضى كافة باستثناء الحالات الطارئة ومرضى غسل الكلى والعلاج الكيميائي».ونفذ موظفو المستشفى وقفة احتجاجية على «النقص الحاد في المستلزمات الطبية التي شارفت على الانتهاء في مستودعات المستشفى ما يشكل خطرا على مستقبل القطاع». كذلك التزم بالتوقف التحذيري موظفو مستشفى سيدة لبنان - جونية.

مستشفى سيدة لبنان - جونية

المتن

كما نفذ عدد من المستشفيات الخاصة في المتن وقفة تحذيرية لمدة ساعة.

مستشفى هارون - المتن

مركز بحنس الطبي - المتن

مستشفى الشرق الاوسط بصاليم - المتن

مركز بلفو الطبي- المنصورية - المتن

مستشفى الساحل الطبي الجامعي

مستشفى جبل-لبنان - المتن

مستشفى قلب يسوع - الحازمية

مستشفى الخابك

المستشفى الوطني - عاليه

مستشفى العيون - عاليه

في بيروت

كما التزمت ادارة الاطباء والممرضات والممرضين والموظفين والتقنيين في مستشفيات بيروت، كالمركز الطبي في الجامعة الاميركية في بيروت، مستشفى اوتيل ديو دوفرنس الجامعي، مستشفى القديس جاورجيوس الجامعي، المركز الطبي للجامعة اللبنانية الاميركية - مستشفى رزق، مستشفى الجعيتاوي الجامعي، مستشفى المقاصد الجامعي وغيرها... بالاضراب التحذيري، مع المطالبة بالحفاظ على هذا القطاع الاساسي والحياتي المهدد نتيجة للظروف التي يمر بها.

المركز الطبي في الجامعة الاميركية في بيروت

المركز الطبي للجامعة اللبنانية الاميركية مستشفى-رزق - بيروت

مستشفى المقاصد

في الجنوب

في صيدا، التزمت المستشفيات بالإضراب. في مستشفى حمود الجامعي، نفذ الجسم الطبي بلباسه الابيض وقفة اعتراضية في حديقة المستشفى. وقال المدير الطبي في المستشفى احمد الزعتري «ننفذ هذه الوقفة لنعبر عن عدم الرضى عن الاداء الذي يحصل في القطاع الصحي. ونحن ملتزمون بقرار نقابة المستشفيات ونقابة الأطباء لنقول ان المستشفيات لم تعد تتحمل. المستشفيات هي التي تعالج المرضى على حسابها لا على حساب الدولة. واكثر من ذلك، فان المرضى يتذمرون لانهم لا يستطيعون دخول المستشفيات. ويجب ان يعرفوا السبب». وتابع «نحن نتحمل هذا الوضع منذ ١٥ سنة. وهذا غير مقبول. مستحقات المستشفيات والأطباء تفوق المليار و٤٠٠ الف دولار منذ العام ٢٠١١. فكيف للمستشفى ان تقدم خدمات بمواصفات طبية عالية وهي لا تتقاضى مستحقاتها وتقبض المال من المصارف بفوائد عالية ويتوقعون منا ان نكمل».

وختم «نعرف ان وضع الدولة سيئ، لكن يجب ان يكون القطاع الصحي من الاولويات».

كذلك نفذ الجسم الطبي في مستشفى الراعي، ومستشفى قصب ومركز لبيب الطبي ومستشفى النقيب وقفة رمزية مماثلة.

كما التزمت المستشفيات الخاصة في النبطية الإضراب التحذيري الذي دعت اليه نقابة أصحاب المستشفيات. ونفذ العاملون في مستشفى النجدة الشعبية اللبنانية اعتصاماً أمام المدخل.

مستشفى حمود - صيدا - الجنوب

مستشفى حيرام - الجنوب

ملاحظة: نعتذر عن عدم تمكننا من استعمال الصور غير الواضحة.

كركي للمستشفيات: استقبلوا المرضى المضمونين
نقابة المستشفيات ترد: تحركنا لا يتعارض مع مندرجات العقود

في ١٣ تشرين الثاني، وجهت نقابة المستشفيات في لبنان كتابا الى مدير عام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الدكتور محمد كركي تذكره فيه باليوم التحذيري الذي ستنفذه المستشفيات في ١٥ تشرين الثاني لافتة الى ان هذا التحرك ليوم واحد لا يتعارض بتاتا مع اي مندرجات العقود الموقعة في ما بين الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والمستشفيات الخاصة.

وقد جاء في كتاب النقابة:

«استناداً الى التحرك التحذيري الذي ستقوم به المستشفيات في ٢٠١٩/١١/١٥ بوقف استقبال المرضى باستثناء الحالات الطارئة، مرضى غسل الكلى والعلاج الكيميائي،

ان النقابة اذ تقدر جهودكم في سبيل ضمان حسن العلاقة القائمة بين ادارتكم الكريمة والمستشفيات من اجل تأمين استمرارية تقديم الخدمات الاستشفائية للمرضى المضمونين بالمستوى المفروض، ونظراً لتوقف او تأخر مختلف الهيئات الضامنة العامة والخاصة عن تسديد فواتير مرضاها، وفي ظل تضاؤل تزويد المستشفيات بالمستلزمات الطبية وغير الطبية بسبب عجزها عن تسديد فواتير الموردين في اوانها وبالعملة المطلوبة.

يهمنا ان نحيطكم علماً بان المستشفيات اقدمت على هذا التحرك التحذيري والذي يقتصر على يوم واحد فقط بعد نفاذ كافة الاتصالات مع المسؤولين من اجل تدارك الوضع الصعب والمتدهور الذي تمر به والذي ليس له افق مما جعلها عاجزة عن الاستمرار في تقديم خدماتها لجميع المرضى دون استثناء.

نؤكد لكم ان هذا التحرك يطال الحالات الباردة اما الحالات الطارئة فسيتم استقبالها وتقديم العناية اللازمة لها والمستشفيات حريصة على عدم تعريض المرضى لاي ضرر. **كما انه لا يتعارض بتاتاً مع اي من مندرجات العقود الموقعة بين ادارتكم الكريمة والمستشفيات.**

نأمل منكم التفهم لا سيما وان المستشفيات كانت قد اتخذت موقفاً ايجابياً عندما اضرب موظفو الضمان عن العمل مطالبين بحقوقهم حيث استمرت باستقبال المرضى دون موافقات مسبقة.

«وكان بتاريخ ١٢/ ١١/ ٢٠١٩، اصدر مدير عام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي محمد كركي التعميم رقم ٤١٨٦ تاريخ ١٢/ ١١/ ٢٠١٩ طلب بموجبه من جميع المستشفيات المتعاقدة مع الصندوق "التقيّد بالأحكام القانونية والنظامية لاسيما لجهة استقبال المرضى المضمونين، تحت طائلة اتخاذ التدابير القانونية المناسبة في حق أي مستشفى مخالف"، وذلك "استناداً إلى قرار هيئة مكتب مجلس الإدارة رقم ٨١٤ جلسة عدد ٨٣٣ تاريخ ٨/ ١١/ ٢٠١٩".

وفي هذا السياق، ذكّر كركي جميع المؤسسات المتعاقدة مع الصندوق "بالتزام أحكام قانون الضمان الاجتماعي وأنظمته لا سيّما النظام الطبي والعقود المبرمة مع هذه المؤسسات، وذلك تحت طائلة الملاحقة القانونية عند الاقتضاء".

الشركات المستوردة للمستلزمات الطبية: لانقاذ البلاد من الكارثة الصحية

في ١٧ كانون الاول الفائت، عقد تجمع الشركات المستوردة للاجهزة والمستلزمات الطبية في لبنان مؤتمرا، بعنوان «الكارثة الصحية»، في «الفوروم دي بيروت»، في حضور نقيب المستشفيات في لبنان سليمان هارون، ممثل نقابة اطباء الشمال الدكتور طارق اسماعيل، نقيب مستوردي الادوية واصحاب المستودعات كرم جبارة، نقيبة الممرضات والممرضين ميرنا ضومط، نقيبة اصحاب المختبرات الطبية ميرنا جرمانوس، اضافة الى تجمع مستوردي مواد ولوازم طب الاسنان، وعدد كبير من الشركات الطبية المستوردة للادوية والمعدات الطبية والصحية.

عاصي

بعد النشيد الوطني، تحدثت رئيسة تجمع الشركات المستوردة للاجهزة والمستلزمات الطبية سلمى عاصي مشيرة الى «خطورة الازمة الحالية في القطاع الطبي، في مختلف أقسامه». وناشدت جميع المعنيين «باتخاذ قرارات فورية تنقذ البلاد من الكارثة الصحية». وطالبت:

١- الحكومة اللبنانية ووزارة المالية بدفع مبالغ فعلية وليس رمزية للمستشفيات لتقوم بدورها بدفع مستحقات الموردين، اذ لا يمكن للشركات ان تستمر بمنح تسهيلات دفع فاقت الاثني عشر شهرا للمستشفيات وسوف تضطر الى تخفيضها الى دون الثلاثة أشهر، وذلك بسبب تقليص المصارف للتسهيلات المصرفية وتخفيض التصنيف الائتماني للدولة اللبنانية الذي أدى ايضا الى تخفيض وتوقيف التسهيلات الممنوحة من الشركات المصنعة في الخارج، ناهيك عن عدم امكانية تحمل اخطار وأعباء الاختلال بسعر صرف الليرة على مدة زمنية طويلة.

٢- المصرف المركزي بتعديل قرار حاكم مصرف لبنان رقم ١٣١٥٢ ليشمل الاجهزة وقطع الغيار والاجهزة الحيوية مع تعديل النسب الى ٨٥/١٥ بدلا من ٥٠/٥٠، اذ انها لا تقل أهمية عن الدواء، ولان العمل الاستشفائي مترابط ومتكامل.

٣- جميع البنوك اللبنانية الالتزام بالتعميم وتنفيذه وضرورة القبول بالتحويلات الداخلية من العملة الاجنبية بدلا من الاصرار على النقد الورقي، علما ان بعض المصارف بدأ يقبل والبعض الآخر ما زال مصرا على تأمين النقد اذ انه لا يمكن للشركات تأمين النقد حيث ان جميع مقبوضاتها من المستشفيات تكون بشكل شيكات او تحويلات مصرفية، وكلنا يعلم انه يوجد قيود شديدة للحصول على العملة الورقية ولو بالليرة اللبنانية من أجل إجراء عمليات تحويل العملة لدى مؤسسات الصيرفة».

اضافت: «حذر التجمع، من انقطاع بعض المستلزمات الطبية (بعض القياسات من براغي العظام وصمامات وراسورات القلب، وفلاتر غسيل الكلى واكياس الدم وكواشف المختبر والغازات الطبية ومستلزمات اجهزة التنفس، بالاضافة الى عدد كبير من قطع غيار الاجهزة)، وان المخزون المتبقي لا يكفي اسابيع معدودة وان استحالة استيراد الاجهزة والمستلزمات وقطع الغيار ستؤدي الى عدم امكانية المستشفيات من تشخيص ومعالجة المرضى وعدم التمكن من اجراء العديد من العمليات الجراحية».

وختمت بالقول: «ان الشركات المستوردة للاجهزة والمستلزمات الطبية مسؤولة عن تأمين احتياجات المستشفيات والمرضى، وعلى سبيل المثال لا الحصر كل ما يختص بقسم الطوارىء، غرف العمليات، وغرف الانعاش، المختبر، الاشعة وأجهزة علاج السرطان، التعقيم، غسيل الكلى وكامل الاقسام الاخرى، بالاضافة الى كامل مستهلكاتها وقطع الغيار، علما ان لبنان يستورد ١٠٠ ٪ من هذه البضائع ولا يوجد اي بديل محلي الصنع».

عرض فيديو

بعد ذلك، عرض فيديو يوضح ما وصل اليه القطاع الصحي من وضع مأساوي وكارثي للغاية وخصوصا في ما يتعلق بلزوم المستشفيات من أجهزة ومعدات ومستلزمات طبية وأدوية وغيرها.

ضومط

ثم القت نقيبة الممرضات والممرضين كلمة أطلقت خلالها «صرخة عن معاناة القطاع الصحي بكل مفاصله، والذي يسوء يوما بعد يوم، بغياب اي معالجات جدية وفعالة».

وقالت: «ان المجتمع بات في خطر جراء الازمات المالية والاقتصادية والمعيشية، واذا ما استمرت الحال فيصبح المجتمع اللبناني في مهب الريح»، مشيرة الى ان «خسارة الصحة لا يمكن تعويضها»، داعية الى «اعلان حالة طوارىء صحية والايعاز الى الجهات الضامنة تحمل مسؤولياتها وتسديد المستحقات الموجبة عليها، لينال الممرضون حقوقهم، حيث اصبح معلوما ان عددا منهم لم يقبض راتبه وعدد آخر يتقاضى نصف الراتب او أصبح خارج عمله».

هارون

من جهته، شدد نقيب المستشفيات على عنوان المؤتمر «الكارثة

الصحية». وقال: «ديون المستشفيات تجاوزت ال ٢٠٠٠ مليار ليرة على الدولة، وكل يوم يزيد الدين على الدولة ٣ مليار ليرة، فيما وتيرة الدفعات هي حوالي ٧٥ مليار ليرة كل ثلاثة اشهر، وعداد الدين يتصاعد. حوالى ٢٥٪ للاطباء، و٢٥٪ مستوردي الادوية، و٢٥٪ مستوردي الاجهزة والمستلزمات الطبية والباقي ديون للمصارف».

وحذر هارون من «تمادي الكارثة في هذا القطاع الحيوي والهام جدا»، داعيا الى «تشكيل حكومة في أسرع وقت ممكن، تلافيا لمزيد من الكوارث على الناس، وان تؤمن الدولة موازنة مالية ضرورية لهذا القطاع الذي سوف يشهد حالة انهيار كامل خلال اشهر معدودة لا اكثر».

اسماعيل

وحذر الدكتور اسماعيل من «الانهيار الشامل في القطاع الصحي الذي يشهد حاليا كارثة بكل ما للكلمة من معنى، بسبب عدم توفر الادوية والمستلزمات الطبية نتيجة حجب الدولة للاموال . وقال: «سبق ونفذنا اضرابا تحذيريا، لكن آذان السلطة صماء. وحتى لا نقع في المحظور يجب المسارعة الى معالجة صحيحة وواقعية للقطاع الطبي بكل تفاصيله، وليس امامنا ترف الوقت»، داعيا الى «اطلاق صرخة عالية ومدوية حتى تستجيب السلطة في اسرع ما يمكن».

جبارة

وشدد نقيب مستوردي الادوية على ضرورة اعطاء الاولوية للقطاع الصحي، وقال: «باتت ديوننا على الدولة تفوق قدراتنا، وندعو الدولة الى المسارعة بدعم هذا القطاع بقيمة ٤٠٠ مليار، وان تحد المصارف من اجراءاتها الادارية الصارمة لنتمكن من تأمين الدواء. الوقت يداهمنا سريعا ونخشى ان تستمر هذه الازمة المستفحلة في ظل عدم قيام السلطة بدورها ومسؤولياتها، لاننا بتنا على شفير الهاوية».

جرمانوس

ودعت نقيبة اصحاب المختبرات الطبية الى «إعطاء اقصى الاهمية للقطاع الصحي، الذي بات يشهد عجزا متواصلا وحجبا للاموال الهائلة»، وقالت: لدينا في لبنان اكثر من ٦٠٠ مختبرا ما عدا المستوصفات الطبية، ولسنا قادرين على الاستمرار في هذه الظروف المأسوية والكارثية. الخطر محدق وكارثي على القطاع الصحي، نطالب الدولة بالاسراع في دعم القطاع الصحي والطبي، تلافيا للانهيار الشامل».

وفور انتهاء المؤتمر، نفذت النقابات والشركات الطبية اعتصاما امام «الفوروم دي بيروت».

نقابة أصحاب المختبرات الطبية: للتحرك سريعا وانقاذ القطاع الطبي

في ١٨ كانون الاول الفائت، نظمت نقابة اصحاب المختبرات الطبية في لبنان وقفة تضامنية، أمام بيت الطبيب - التحويطة - فرن الشباك، شاركت فيها النائبة عناية عز الدين واعضاء النقابة من مختلف المناطق، للفت المسؤولين الى «وجوب التحرك السريع وانقاذ هذا القطاع الطبي الحيوي، نظرا الى تفاقم الصعوبات التي تعترض الاختصاصيين المخبريين من أطباء وصيادلة خلال تأدية واجبهم الانساني».

جرمانوس حداد

والقت نقيبة اصحاب المختبرات الطبية الدكتورة ميرنا جرمانوس حداد كلمة أشارت فيها الى ان «المختبرات الطبية شريك أساسي في صحة المواطن، فلا تشخيص طبي ممكن من دون الاستناد إلى النتائج المخبرية في نحو أو أكثر من ٧٠ في المئة من الحالات المرضية، بحسب الاحصاءات العالمية الطبية».

واوجزت المطالب المحقة وهي: «إرتفاع الاسعار الخيالي الذي سيلحق

بالكواشف الطبية من جراء ارتفاع سعر صرف الدولار، المنافسة غير الشرعية والمجحفة للمستوصفات التي تلبس ثوب الخير، والتي باتت تجري كل الفحوص المخبرية بأسعار تفوق أحيانا كلفة إجرائها في مختبر مرخص تحت إشراف طبيب اختصاصي كفي يحترم المعايير العالمية للجودة، إجراء الفحوص وسحب العينات في عيادات الاطباء والصيدليات، وهذا مخالف للقانون، فرض عقد موحد إلزامي مع شركات التأمين التي تفرض حاليا تخفيضات إستنسابية وبنسب غير مقبولة».

وختمت: «مع تردي الاوضاع، باتت صحة المريض وجيبه في خطر، فحان الوقت لصحوة تصحيحية والا فمسار قطاع المختبرات، كما مسار الطبابة في لبنان، إلى الهلاك. الجميع تحت سقف القانون وهي تطالب بخطوات تصحيحية سريعة وآذان تنصت إليها».